

الثقافة: أكثر من "11" ألف قطعة أثرية عراقية عالقة في الخارج



أرجعت وزارة الثقافة تأخر تسلم أكثر من 11 ألف قطعة أثرية مستردة، تحتفظ عليها سفارات عراقية عدة، إلى عدم توفر التخصيصات المالية الكافية، فيما أعلنت عن نجاحها باسترداد ما يقرب من 18 ألفاً أخرى منهوبة، منذ 2003 وحتى نهاية العام الماضي.

و قالت مديرة قسم استرداد الآثار في الهيئة العامة للآثار والتراث بالوزارة مروة عبد ليلو بحديث للصحيفة الرسمية، إن: "عدداً من السفارات العراقية، تسلمت في أوقات سابقة 11 ألفاً و155 قطعة أثرية، والتي يفترض أن تتم إعادتها إلى البلاد، مضافة أن القسم الأكبر منها وعددها يناهز الـ11 ألفاً، موجودة في سفارة البلاد في بريطانيا، إضافة إلى 125 قطعة بنظيرتها في ألمانيا، و9 في اليابان، والعدد ذاته في فرنسا، و6 في سويسرا، مرجعة عدم إعادتها حتى الآن، إلى عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك".

و بينت أن: "العراق ومنذ العام 2003 وحتى نهاية العام الماضي، نجح باسترداد 17 ألفاً و916 قطعة أثرية من الولايات المتحدة الأميركية، و7 قطع من هولندا، وقطعة واحدة من إيطاليا، و9 من اليابان،

كما سيتسلم قريباً، 400 قطعة أثرية من متحف (نابو) في لبنان".

و ذكرت عبد ليلو أن "بعض القطع الأثرية ثبت عليها أرقام متحفية، وبالتالي يمكن إعادتها بسهولة بعد عرض الأدلة التي تثبت ملكيتها للعراق، بيد أن تلك التي تسرق من المواقع الأثرية، تحتاج لإقامة الدعاوى القضائية لإعادتها بالتعاون مع وزارات الخارجية والداخلية والعدل ومجلس القضاء الأعلى، ومديرتي الشرطة العربية والدولية (الانتربول)".

و تابعت أن "هناك شعبة المزادات التابعة لقسم الاسترداد، مهمتها رصد القطعة المعروضة بالمزادات خارج البلاد بعد سحب الصور وعرضها على اللجنة الفنية بالمتحف العراقي، لتحديد جنس القطعة وإقامة الدعوى لدى المحاكم العراقية بالتنسيق مع الانتربول بهدف إعادتها"، مؤكدة "وجود تنسيق كبير بين الهيئة ووزارة الخارجية من خلال رصد القطع الاثرية بأي دولة بالعالم، والاتصال بالسفارة العراقية هناك، لإتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها".